تقرير السودان

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA)

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

العدد ٢١ ■ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢

جاري وعدوي

العنف القبلي في جونقلي

واجه جنوب السودان العديد من التحديات الأمنية الداخلية منذ حصوله على الاستقلال في يوليو/ تموز ٢٠١١، غير أن أحد أكثر التهديدات خطورة وتعقيدا هو العنف القبلي المشتعل بشكل رئيسي بين قبائل لو نوير والمورلي والدينكا في ولاية جونقلي. وتصاعد الصراع بين القبائل المتجاورة في عام ٢٠٠٩ وازدادت حدة العنف منذ ذلك الوقت.

ولا يعتبر العنف القبلي في جونقلي ظاهرة جديدة، غير أن سلسلة من الهجمات والهجمات المعاكسة في عام ٢٠٠٩، بين قبيلتي لو نوير والمورلي بشكل رئيسي، قد جذبت اهتمام المجتمع الدولي. وتشمل الأسباب الأساسية لهذا الصراع استمرار الافتقار للخدمات والتنافس حامي الوطيس على الموارد الطبيعية وتآكل هياكل القيادة التقليدية والقواعد غير المحكية للسطو على القطعان. واستغل السياسيون على المستوى المحلي والوطني الصراع من اجل مكاسب شخصية وسياسية، في حين وفرت الميليشيات المستقرة في جونقلي الأسلحة لمقاتلي القبائل لتعزيز أجنداتها. وتعتبر جهود حكومة جنوب السودان (GoSS) في معالجة هذه المجموعة من العوامل المعقدة اختبارا هاما لقدرتها على توفير أمن عام حقيقي للسكان مختلفي الأعراق والسيطرة عليهم.

ويراجع هذا التقرير الأسباب الجذرية للعنف القبلي في جونقلي بين قبيلتي لو نوير والمورلي منذ عام ٢٠٠٩ وتأثيراته، مع التركيز بشكل خاص على الهجمات التي شنتها قبيلة لو نوير على مقاطعة بيبور في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ ويناير/ كانون الثاني ٢٠١٢. ويقيّم التقرير أيضا جهود صانعي السياسة والقادة الكنسيين وغيرهم لمعالجة المشكلة. وتشمل النتائج الرئيسية ما يلي:

- تصاعد الصراع القبلي في ولاية جونقلي وتزايدت حدة العنف فيه منذ عام ٢٠٠٩. وتستند الهجمات إلى خلفيات عرقية ولا تهدف فقط إلى نهب الماشية بل وإلى قتل واختطاف النساء والأطفال وتدمير المنازل والمرافق المجتمعية.
- تعتبر الهجمات التي شنتها قبيلة لو نوير على مقاطعة بيبور في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ ويناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ الأكثر فتكا منذ هجومها في عام ١٩٩١ على بور عاصمة الولاية. وتعتبر القوة الهجومية لقبيلة لو نوير غير مسبوقة حيث وصل تعدادها إلى ٨,٠٠٠ مقاتل.
- وفر ظهور الميليشيات المتمردة في ولاية جونقلي في عام ٢٠١٠، وتحديدا الجماعات التي يقودها جورج اثور وديفيد ياو ياو، مصدرا مستمرا للأسلحة الصغيرة والذخيرة للجماعات القبلية. وتعتبر مخزونات القوات المسلحة السودانية (SAF) مصدرا رئيسيا لعدد كبير من الأسلحة، رغم أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قام، بشكل منتظم وعلى أساس فردي، بتزويد السلاح والذخيرة للتجمعات السكانية في جونقلي.
- زاد التهميش الاقتصادي والسياسي لقبيلتي لو نوير والمورلي وتآكل القيادة التقليدية من احتدام المنافسة على الأرض والموارد وفاقم الاستغلال السياسي من وطأة التنافس القبلي. وتعتبر قبيلة المورلي على وجه الخصوص مهمشة سياسيا واجتماعيا.
- في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني وأوائل ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، تلقت حكومة جنوب السودان (GoSS) ومهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) انذارات مبكرة عن هجوم وشيك لقبيلة لو نوير غير أنهم لم يكونوا قادرين على اتخاذ إجراءات وقائية كافية.
- ساعدت حملة نزع السلاح المدني التي يقودها الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، والتي جمعت ما يزيد على ١١,٠٠٠ قطعة سلاح، في منع المزيد من الهجمات واسعة النطاق غير أنها لم تعالج جذور الصراع. وقد ارتكب الجنود القائمون على الحملة عمليات اغتصاب وتعذيب وقتل – غالبا ضد التجمعات السكانية للمورلي- مما عزز انعدام ثقة المورلي بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).
- استغل تمرد ديفيد ياو ياو في مقاطعة بيبور، والذي عاد إلى الظهور مجددا في أواسط عام ٢٠١٢، السخط السائد بين التجمعات السكانية للمورلي.

العنف القبلي في جونقلي

اتجاهات العنف بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١

في عام ٢٠٠٩، مر جنوب السودان بأسوأ تجارب العنف الداخلي منذ توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA) عام ٢٠٠٥، بمقتل ما يقارب من ٢,٥٠٠ شخص ونزوح أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ شخص بسبب الصراع القبلي. وكان أكثر من نصف من نزحوا أو قُتلوا من ولاية جونقلي[1]. ووقعت أشد الصراعات عنفا بين قبيلتي لو نوير والدينكا وقبيلتي لو نوير والمورلي و وقبيلتي لو نوير وجيكاني نوير[2]. واتسمت هذه الفترة بتزايد شدة ووتيرة الهجمات وتغير أساليب الهجوم. وفي حين ركز المغيرون فيما مضى فقط على الاستيلاء على الماشية، أصبحت الهجمات قائمة على أساس عرقي إضافة إلى نهب الماشية،

وبدأ المهاجمون باستهداف قرى بأكملها وبقتل النساء والأطفال والشيوخ، وليس فقط الرجال ممن هم في سن القتال، إضافة إلى تدمير منازلهم. وبدأ المهاجمون أيضا باستهداف مرافق الدولة والمنظمات غير الحكومية الدولية مثل المدارس والعيادات الطبية. ويعتبر هجوم قبيلة لو نوير على ليكونقلي ما بين ٥ و٨ مارس/ آذار ٢٠٠٩، والذي قتل فيه حوالي ٤٥٠ امرأة وطفلا بشكل رئيسي، بداية الحقبة الحالية من العنف[٣]. وفي عام ٢٠١٠، هدأت وتيرة العنف القبلي، وعادت إلى مستوياتها المعتادة بالغزو على الماشية ويعزى لك جزئيا إلى الإنتاج العالي نسبيا للغذاء. ولكن، وفي الوقت نفسه، فإن ظهور الحركات المتمردة في منطقة أعالي النيل الكبرى أدخلت كميات هائلة من السلاح إلى جونقلي، وغالبا من السودان[٤]. وانطلقت دوامة جديدة من العنف في فبراير/ شباط ٢٠١١، عندما هاجمت قبيلة المورلي بلدة بايام تيام[٥]، مما أسفر عن مقتل ٣ من زعماء لو نوير. وكرد انتقامي، هاجمت قبيلة لو نوير القرى في جميع أنحاء مقاطعة بيبور في ابريل/ نيسان ثم مجددا في يونيو/ حزيران، مما أسفر عن مقتل ٦٠٠ شخص[٦]. وفي ١٨ أغسطس/ آب، هاجمت قبيلة المورلي بلدة بيري في مقاطعة أرور، مما أسفر عن مقتل ٧٥٠ شخصا على الأقل واصابة ١,٠٠٠ آخرين وخطف عشرات النساء والأطفال، وحسب أقوال شهود محليين، فقد تم نهب ٣٨,٠٠٠ راس ماشية[٧]. وحشدت قبيلة المورلي مئات من المقاتلين لهذا الهجوم[٨]، في تغيير عن أسلوبهم المعتاد القائم على قوة مؤلفة من ٢٥-٣٠ شخصا. وكان المقاتلون مسلحين ببنادق هجومية جديدة شبيهة بالكلاشينكوف وقاذفات من نوع RPG، والتي يُعتقد أن العديد منها قد زودهم بها ياو ياو (انظر الإطار ١)[٩].

وردا على غارة أغسطس/ آب، بدأ مجلس الكنائس السوداني (SCC)، برعاية الرئيس سيلفا كير، محادثات لإنهاء الصراع والتفاوض على عودة المختطفين والماشية من كلال الطرفين. ولم يلتزم أي من الطرفين بصدق بالعملية. وخلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١١، قام شباب قبيلة لو نوير بتجميع الأسلحة الصغيرة والذخيرة والتنظيم في مختلف البايامات استعداد لهجوم واسع النطاق. وفي نهاية المطاف، تم استئناف القتال في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.

هجمات قبيلة لو نوير من ديسمبر/ كانون الأول إلى يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢

من أوائل ديسمبر/ كانون الأول، تم حشد أعداد كبيرة من شباب قبيلة لو نوير في جميع أنحاء شمال جونقلي، في حين بدأت النشرات الصحفية لشريحة صغيرة من مشتتي قبيلة لو نوير بالتدفق على الانترنت وبتهديد قبيلة المورلي[١٠]. وبدأ الشباب من مقاطعات أكوبو ونيرول وأرور بالتجمع في بلبورا، وهي قرية قريبة من بيري، حيث قام داك كويث، وهو قائد روحي ذو نفوذ في قبيلة لو نوير، بمباركتهم[١١]. وتفيد بعض التقارير أن المقاتلين كانوا جزء من "الجيش الأبيض"[١٢] المعاد تشكيله، غير أن معظم المحليين في قبيلة لو نوير يشيرون إلى المقاتلين باسم "بونام (الشبيبة بلغة لو نوير)"[١٣]. وكان نصف المقاتلين على الأقل مسلحين ببنادق هجومية شبيهة بالكلاشينكوف في حين حمل البقية فؤوسا وعصي. وحمل قلة من الشباب قاذفات من نوع RPG ورشاشات من نوع PKM. وقال المراقبون أن العديد من المهاجمين ارتدوا الزي الرسمي للقوات العسكرية والأمنية لجنوب السودان[١٤].

في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول، رصدت طائرات

الجدول ١: **الاشتباكات الرئيسية بين لو نوير والمورلي، ٢٠٠٩- ٢٠١٢**

التاريخ	القبيلة المهاجمة	موقع الهجوم[١٥]	الوفيات (تقريبا)	الماشية المسروقة (تقريبا)[١٦]
يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٩	مورلي	مقاطعة أكوبو	٣٠٠ (لو نوير)	غير معروف
٥-٨ مارس/ آذار ٢٠٠٩	لو نوير	ليكونقلي، مقاطعة بيبور	٤٥٠ (مورلي)	٦٠٠
١٨ ابريل/ نيسان ٢٠٠٩	مورلي	مقاطعة أكوبو	٢٥٠ (لو نوير)	غير معروف
٦ فبراير/ شباط ٢٠١١	مورلي	مقاطعة أرور	٨[١٧] (لو نوير)	١,٠٠٠
١٨-٢٤ ابريل/ نيسان ٢٠١١	لو نوير	ليكونقلي، مقاطعة بيبور	٢٠٠ (مورلي)	(١٣٨,٠٠٠)
١٥-٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠١١	لو نوير	جمروك وليكونقلي، مقاطعة بيبور	٤٠٠ (مورلي)	(٣٩٨,٠٠٠)
١٨ أغسطس/ آب ٢٠١١	مورلي	بيري، مقاطعة أرور	٧٥٠ (لو نوير)	٣٨,٠٠٠
٢٣ ديسمبر/ كانون أول ٢٠١١- ٩ يناير/ كانون ثاني ٢٠١٢	لو نوير	ليكونقلي وبيبور، مقاطعة بيبور	١,٠٠٠ (مورلي)	١٠٠,٠٠٠
٢٧ ديسمبر/ كانون أول – ٤ فبراير/ شباط ٢٠١٢[١٨]	مورلي	مقاطعات أكوبو ونيرول وأرور	٢٧٦ (لو نوير وبور دينكا)[١٩]	٦٠,٠٠٠
٢ مارس/ آذار ٢٠١٢	مورلي	مقاطعة نيرول	١٥ (لو نوير)	١٥,٠٠٠[٢٠]
٩-١١ مارس/ آذار ٢٠١٢	مورلي	اثيوبيا (بالقرب من بايام واندينغ)[٢١]	٢٢٥ (لو نوير)	٢٠,٠٠٠

المراقبة الجوية التابعة الأمم المتحدة ٨ طوابير مؤلفة من ٨,٠٠٠ من قبيلة لو نوير تسير على طول نهر نانام، حوالي ٣٠ كم إلى الشمال من ليكونقولي في مقاطعة بيبور[٢٢]. وأرسلت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) تعزيزات في أواخر ديسمبر/ كانون الأول وسافر نائب رئيس جنوب السودان (GoSS) ريك ماتشار إلى بيبور وليكونقلي في ٢٨ و٢٩ ديسمبر لحث الشباب المسلحين على العودة. لكنهم رفضوا واستمروا في التقدم عبر مقاطعة بيبور، وقاموا بمهاجمة أكثر من ٢١ من مستوطنات المورلي خلال الأسبوع الأول من يناير/ كانون الثاني[٢٣]. بعد ذلك عادت شباب لو نوير على طول نهر نانام إلى مقاطعة أكوبو، حيث تم توزيع الماشي المسروقة بين قادة المقاطعة[٢٤]. ومباشرة بعد مغادرة لو نوير للمنطقة، أعد مفوض مقاطعة بيبور، جوشوا كونيه، قائمة تضم ٣,١٤١ قتيلا[٢٥]. وبعد أن ذكرت تقارير مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) أن عدد القتلى لم يتجاوز ١٠٠ قتيل، طلبت هيلدا جونسون، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، احصاء مستقلا. وأحصى مراقبو الأمم المتحدة ٦٢٣ قتيلا بهذه الطريقة[٢٦] غير أنهم لم يكونوا قادرين على الوصول لكل المناطق المتضررة ووصلوا إلى بعض المناطق بعد أيام واسابيع من الأحداث. وبناء على التحقيقات المنفصلة، يفيد أحد التقديرات المتحفظة أن عدد الوفيات قد وصل إلى ١,٠٠٠ قتيل معظم من نساء وأطفال المورلي[٢٧]، مما جعل هذه الحادثة أكثر هجوم قبلي فتكا منذ هجوم لو نوير على بور عام ١٩٩١ والذي أسفر عن مقتل ٢,٠٠٠ شخص[٢٨]. ويشير البحث الذي أجري لهذا التقرير إلى إصابة مئات الأشخاص في بيبور واختطاف عشرات النساء والأطفال ونزوح أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص وسرقة ما يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ رأس ماشية[٢٩].

ودمر المهاجمون قرى بأكملها ونهبوا وخربوا المرافق فيها. في ليكونقلي، أحرق لو نوير حوالي ٩٠ كوخا ونهبوا وأحرقوا أحدى مباني البلدية ومدرسة ومكتب لجمعية الفلاحين. وقلصت قوات مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في بيبور من حجم الدمار ليقتصر على حدود البلدة من خلال التمركز في خنادق. غير أن المهاجمين نهبوا كنيسة انجيلية وأحرقوا عيادة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود (MSF)، والتي كانت تقع على حدود البلدة[٣٠].

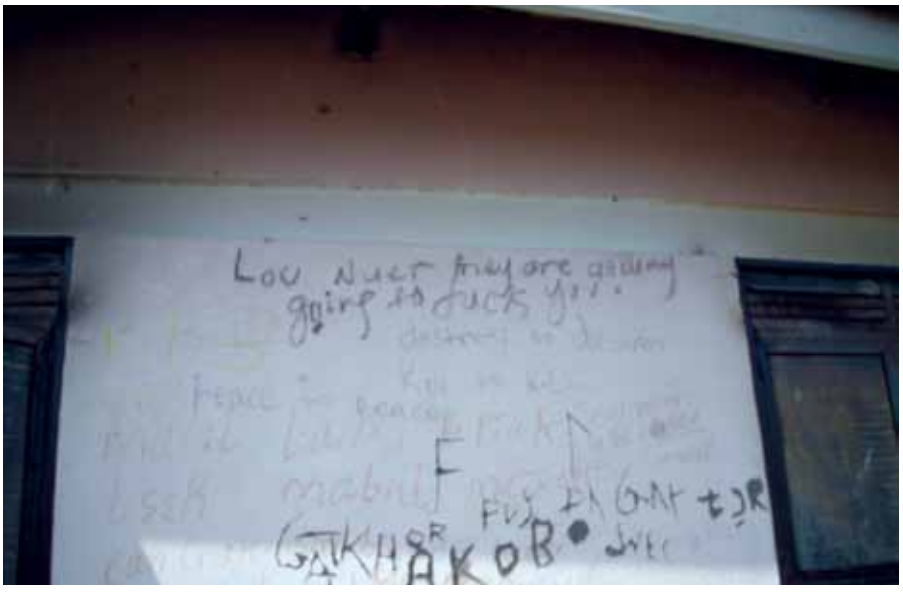

مدرسة تابعة للمورلي خربها المهاجمون من لو نوير، ليكونقلي، مقاطعة بيبور، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١. جوديث ماكلوم ©

الإطار ١: موارد الأسلحة الصغيرة والذخيرة

ما قبل عام ٢٠١٠

خلال الحرب الأهلية الثانية (١٩٨٣- ٢٠٠٥)، تدفقت الأسلحة بكميات كبيرة إلى الميليشيات في جونقلي والتي يدعمها الشمال- وتحديدا ميليشيات اسماعيل كونيه من المورلي في بيبور- وعدة فصائل منشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، بما في ذلك الجيش الأبيض التابع للو نوير. ومع حلول عام ٢٠١٢، انتقلت كميات كبيرة من هذه الأسلحة إلى خارج جونقلي أو تم جمعها خلال برامج نزع السلاح المدني. لكن وبعد حملات نزع سلاح مدنية تفتقر إلى التنسيق والاكتمال في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، كانت التجمعات السكانية قادرة على إعادة التسلح من خلال نهب مخزون الأسلحة التي تم جمعها في جونقلي إضافة إلى مستودعات الأسلحة ولاية أعالي النيل المجاورة التي ضمت أسلحة وحدة التكامل المشترك[٣١].

الميليشيات المتمردة الجنوبية

جلب ظهور الميليشيات في جونقلي في مايو/ أيار ٢٠١٠ دفعة جديدة من الأسلحة إلى الولاية. وشكل اثور وياو ياو، واللذان هزما في انتخابات الولاية، قوات تمرد مستقلة ولكنها متعاونة في مقاطعات أيود وفنجاك وبيجي (اثور) ومقاطعة بيبور (ياو ياو). وبدعم من الخرطوم، ووفقا لبعض الاقاويل، من ارتيريا، بنى اثور ترسانة فاقت عدد الرجال المتوفر لديه [٣٢]. ولم يعمل فقط كممر لعمليات تسليم الأسلحة إلى ياو ياو، بل وأقنع شباب لو نوير المحليين بالانضمام إلى قواته مقابل تسليحهم. غير أن هذه الاستراتيجية غالبا من انعكست سلبا. في مايو/ أيار ٢٠١١، قام اثور بتسليح أكثر من ١,٠٠٠ شاب بحوالي ١,٥٠٠ بندقية هجومية شبية بالكلاشينكوف ورشاشات من نوع PKM وحوالي ٩٠,٠٠٠ طلقة من الذخيرة. وفي نهاية المطاف، لم يتبع الشباب أوامر اثور لمهاجمة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في مقاطعاتهم الأصلية ولكنهم استخدموا أسلحتهم الجديدة في مهاجمة المورلي في يونيو/ جزيران ويوليو/ تموز ٢٠١١ [٣٣].

واستمر اثور في تزويد شباب لو نوير بالأسلحة ولكنهم اضطروا إلى الدفع مقابلها بالماشية المتوفرة[٣٤]. واظهرت صور لو نوير بعد هجوم قبيلة المورلي على بيري في أغسطس/ آب ٢٠١١ أن لديهم نفس البنادق الهجومية من نوع ٥٦-١ (نسخة عن سلاح AK-47) والرشاشات من نوع PKM التي لاحظها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في مخزون اثور في ابريل/ نيسان ٢٠١١. وأظهرت صور شباب لو نوير العائدين من أكوبو، بعد هجومهم على مقاطعة بيبور في ديسمبر/ كانون الأول ويناير/ كانون الثاني، نفس البنادق الجديدة (انظر الصور). وتطابق الختم الموجود على بعض أنواع الذخيرة التي استخدمها لو نوير في ليكونقلي مع الختم الذي تم تحديده سابقا من قبل مشروع الأسلحة الصغيرة في مخزون اثور. ويعتبر دور ياو ياو في تزويد الجماعات القبلية مفهوما بصورة اقل. فالبعض يدعي انه قام بتسليح بعض مقاتلي المورلي الذين هاجموا مقاطعة أرور في اغسطس/ آب[٣٥]، غير أن مشروع الأسلحة الصغيرة لم يكن قادرا على التحقق من هذا الأمر بشكل مستقل. ومنذ وفاة اثور في أواخر ديسمبر/ كانون الأول وانشقاق ياو ياو إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في ابريل/ نيسان ٢٠١١ [٣٦]، فإنه من غير الواضح ما إذا كان الأسلحة الصغيرة الإضافية والذخيرة تأتي ومن أين تأتي.

وحمل ياو ياو السلاح مجددا ضد حكومة جوبا في ابريل/ نيسان ٢٠١٢ بعدد مقاتلين يقدر بحوالي ٣,٠٠٠ مقاتل[٣٧]. واستغل ياو ياو كراهية قبيلة المورلي لإجراءات نزع السلاح المدني الذي يتبع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في مقاطعة بيبور (انظر أدناه). ومنذ ٢٢ أغسطس/ آب ٢٠١٢، قامت قوات ياو ياو بضرب منشآت الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عدة مرات في بايام ليكونقلي وجمروك والمنطقة المحيطة ببيبور، مما أسفر عن مقتل ١٠٠ جندي[٣٨]. واجبر تهديد ياو ياو التجمعات السكانية على الهرب. وبعد تحذير ياو ياو في سبتمبر/ أيلول بأن الهجوم على بلدة بيبور غدا وشيكا، هرب المدنيون من البلدة وأخلت جميع المنظمات غير الحكومية أماكنها بما في ذلك منظمة أطباء بلا حدود[٣٩](MSF). ويزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن الخرطوم، وفي أكثر من مناسبة، قامت بتسليم أسلحة عن طريق الجو إلى قوات ياو ياو على الأرض[٤٠]. وفي ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول، قالت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) أنها رصدت طائرات ذات جناح ثابت غير موثقة تلقي بسبع إلى ثمان رزم على بعد بضعة كيلومترات من قاعدتها في ليكونقلي[٤١]. ونظرا لتنقل ياو ياو وقواته إلى جونقلي على الأقدام خلال موسم المطر، فإن خيارهم الوحيد لإعادة التزويد كان عن طريق الجو.

الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وحكومة جنوب السودان (GoSS)

يعتبر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مصدرا ثابتا، ولكن اقل أهمية، للسلاح والذخيرة. وفي عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تحت امرة حاكم ولاية جونقلي، كول مانيانغ، بتزويد الشباب المحليين بالسلاح والذخيرة، بشكل منتظم ولغايات محددة حيث يدعم الجنود المختلفون أفراد عشائرهم. وفي ذروة تمرد ياو ياو، شكل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) – بمباركة من الحكومة المحلية- قوة شبه عسكرية سميت "شباب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)"، تتألف من شباب قبيلة المورلي غير المدربين لمواجهة ياو ياو. وفي الوقت نفسه،، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قادرا على الدفاع عن نفسه بنجاح ضد ميليشيا اثور بدعم من شباب نوير المحليين الذين يقوم بتسليحهم[٤٢].

وهناك تقارير، من مناطق لو نوير، تفيد بأن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يبادلون الذخيرة بالطعام والمشروبات في الأسواق[٤٣]. ويمكن لشباب لو نوير شراء الذخيرة بسهولة من أصحاب المحلات في السوق. وتطابق بعض أنواع الذخيرة التي استخدمها لو نوير في الهجوم على المورلي في بيبور النوعية التي يستخدمها غالبا الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)- مما يوحي بوجود رابط في التوريد أو مصدر مشترك[٤٤]. وتقول مصادر أن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المختلفين المتمركزين في بوما يبيعون الذخيرة إلى مدنيي المورلي[٤٥].

التجار المحليون

تعتمد العديد من التجمعات السكانية في أنحاء جونقلي على التجار المحليين من اجل الحصول على الأسلحة. ويقوم التجار بتهريب الأسلحة الصغيرة والذخيرة من الولايات الأخرى ضمن جنوب السودان إضافة إلى الدول المجاورة، وخصوصا إثيوبيا، عبر حدود جونقلي إلى مراكز المدينة. وحسب أقوال الزعماء المحليين في بيبور، يتم عادة الدفع نقدا مقابل هذه الأسلحة والذخيرة[٤٦].

في ٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، اشتبك أفراد دائرة التحقيقات الجنائية في جنوب السودان، الذي كانوا يعملون مع الشرطة، مع مهربي الأسلحة على الطريق من جوبا إلى بور. واستولت الشرطة على عدة بنادق هجومية ومئات طلقات الذخيرة. واستندت العملية إلى معلومات بأن تجار الأسلحة ينقلون الأسلحة والذخيرة بشكل روتيني من جوبا إلى جونقلي[٤٧].

أسعار الأسلحة والذخيرة

بغض النظر عن المورد، تعتبر الأسلحة والذخيرة رخيصة ومن السهل الحصول عليها أو مقايضتها في جونقلي. وفي مناطق لو نوير. يتراوح ثمن بندقية قديمة شبيهة بالكلاشينكوف من بقرتين إلى ثلاث بقرات ويصل ثمن البندقية الجديدة من ثلاث إلى أربع بقرات. ويكلّف الرشاش من نوع PKM عشر بقرات. وتباع الذخيرة عادة بمبلغ يتراوح ما بين ثلاث إلى خمس جنيهات جنوب سودانية لكل خرطوش، أي ما يعادل ٠,٧٥ سنتا إلى دولار بالعملة الأمريكية. ويمكن مبادلة بقرة بحوالي ٢٠٠- ٥٠٠ طلقة، حسب حجم البقرة[٤٨]. وتعتبر الأسعار في مناطق المورلي مشابهة حيث يصل يتراوح الكلاشينكوف ما بين ٢,٠٠٠ – ٣,٠٠٠ جنيه جنوب سوداني أو ثلاث إلى أربع بقرات ويأتي بالعادة بمخزن طلقات ممتلئ[٤٩].

مقاتلو قبيلة لو نوير يحملون بنادق هجومية صينية الصنع من نوع ٥٦-١ في بيري بعد هجوم قبيلة المورلي في أغسطس/ آب ٢٠١١. ومن المعتقد أن جورج اثور هو من يوفر هذه البنادق.

شباب قبيلة لو نوير يحملون بندقية مماثلة في أكوبو بعد الهجمات على مقاطعة بيبور في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢.

تعتبر قوة لو نوير هي أكبر قوة موثقة في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل (CPA). وأتاح التأخير الذي وقع ما بين هجوم المورلي على بيري في أغسطس/ آب والانتقام في ديسمبر/ كانون الأول للو نوير تجميع قادة اقوياء وتجنيد آلاف الشباب الذي عادوا إلى منازلهم في عطلة عيد الميلاد المجيد[٥٠].

وتجاوز مستوى العنف الأعراف المعتادة للقتال القبلي. وأشار مراقبو الأمم المتحدة إلى أن بعض الضحايا ممن تم إطلاق النار عليهم وقتلهم قد تم أيضا ابراحهم ضربا وفي بعض الحالات اغتصابهم[٥١]. ورغم أن هذا المستوى من الوحشية ظهر فقط خلال الحرب الأهلية، فإن الغارات على الماشية بين القبائل كانت تركز على سرقة الماشية وقتل الرعاة وخطف النساء والأطفال. ومن غير الواضح تماما ما هو السبب وراء تزايد الوحشية. غير أن الغضب الكامن بسبب قتل ثلاثة زعماء من قبيلة لو نوير مضاف إليه الاحباط والحرمان بين التجمعات السكانية والخطابات المعادية للمورلي من طرف مجموعات الشتات ومسؤولي الحكومة قد أججت سعير الغضب.

وقبل عودة مهاجمي قبيلة لو نوير إلى ديارهم في أواسط يناير/ كانون الثاني، بدأ شباب قبيلة المورلي من مناطق نانام وليكونقلي بشن غارات انتقامية على التجمعات السكانية للو نوير وبور الدينكا في الفترة ما بين ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول و٤ فبراير/ شباط. ووقعت ٤٤ حادثة قُتل فيها ٢٧٦ شخصا وسُرق ٦٠,٠٠٠ رأس ماشية على الأقل[٥٢]. وبعد شهرين من هجمات لو نوير، شن المورلي أكبر هجماتهم في الفترة ما بين ٩ و١١ مارس/ آذار. وعبر المقاتلون إلى إثيوبيا لمهاجمة رعاة الماشية الذين هاجروا إلى شمال بايام واندينغ. وقتل على الأقل ٢٢٥ شخصا واصيب ١٠٠ آخرون[٥٣]. ويصف الإطار ٢ الأساليب المختلفة لقبيلتي المورلي ولو نوير في شن الهجمات.

الأسباب الرئيسية للصراع القبلي في ولاية جونقلي

تعتبر جونقلي مسرحا للصراعات القبلية منذ الحرب الأهلية وما قبل ذلك. وتتصارع القبائل على السيطرة على المناطق والوصول إلى الأراضي الرعوية من اجل الماشية – وهي المصدر الرئيسي للثروة والمهر عند الزواج بين المجتمعات الرعوية في جنوب السودان. ويعود تاريخ الإغارة على الماشية إلى عقود خلت، غير أن الغارات أصبحت أكثر وحشية خلال العقود الماضية فقط. وبالعادة، كانت الغارات على الماشية تهدف فقط الى سرقتها لكنها اليوم أصبحت تضمن هجمات مباشرة على التجمعات السكانية التي تملك الماشية. ويعتبر دور الأسلحة المتزايد في العنف الحاصل مؤخرا عاملا هاما في التصعيد إضافة إلى آليات علاقات السلطة القبلية[٥٤]. فقد قوضت القوة والسلطة المصاحبة لامتلاك واستخدام السلاح نفوذ كبار السن والزعماء على الشباب. ومع تلاشي القيادة التقليدية، تراجعت آليات الحد من الصراعات والتي يديرها كبار التجمعات السكانية. كما يعتبر تزايد الربح من بيع الماشية وسياسة دفع الأمور إلى حافة الهاوية من دوافع هذا الصراع. ويراجع هذا القسم الأسباب الرئيسية الأكثر أهمية لصراع قبيلتي المورلي ولو نوير.

مهور العرائس

بعد الحرب الأهلية، عاد الرجال والشباب إلى ديارهم دون عمل. وبوجود أسلحتهم معهم، فقد حولوا انظارهم إلى عداواتهم القائمة أصلا مع القبائل المجاورة. وخلال الحرب، أفرز النجاح العسكري كبرياء ووضعا اجتماعيا، لكن ومع توقيع اتفاق السلام في ٢٠٠٥، تطلع الرجال إلى زيادة قطعانهم وإلى الزواج. وبحلول عام ٢٠٠٨، شكل

الإطار ٢: كيف تهاجم قبيلتا المورلي ولو نوير: أساليب مختلفة ونتائج متشابهة

نظرا إلى العوامل الثقافية والاجتماعية المتعددة، تستخدم قبيلتا لو نوير والمورلي أساليب مختلفة جذريا للإغارة على القطعان. ويعتبر شباب لو نوير أكثر عددا وأكثر قوة وأحسن تنظيما من المورلي، غير أن المورلي لديهم استراتيجياتهم الفريدة والمؤثرة بنفس المقدار.

المورلي

لا يوجد في قبيلة المورلي هيكل قيادة هرمي رسمي غير أنها مقسمة إلى فئات عمرية تتوارثها الأجيال. وينضم الذكور إلى الفئة العمرية في أواخر فترة المراهقة عندما يكونون غير متزوجين ويبقون في تلك الفئة العمرية طوال حياتهم. وعندما يكونون عائلة ويجمعون قطعانا، تتغير أدوارهم في الفئة العمرية. وتشكل فئة عمرية جديدة مرة كل عشر سنوات وتزداد أهميتها أو تقل بناء على قوتها وقدرتها على الإغارة. وتتم الغارات على القطعان عادة من قبل فئة عمرية محددة من بياما أو قرية معينة[٥٦]. وتقوم فئات عمريتان من منطقتي نانام وليكونقلي حاليا بشن الغارات. والفئة العمرية المسيطرة هي بوتوتنيا، والتي تتألف من رجال في أوج قوتهم (تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و٣٠ عاما)، وتتألف الفئة العمرية الثانية تيتي من الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ و٤٠ عاما[٥٧].

ويُعرف المورلي بمهاراتهم القتالية الاستثنائية ومرونتهم في الظروف الصعبة وقدرتهم على نهب أعداد كبيرة من الماشية بعدد قليل من الرجال. ويتنقل المورلي بأعداد قليلة بالعادة مما يجعل تتبعهم أمرا صعبا. ويتيح تنظيم الفئة العمرية، المؤلفة من قادة في عدة أماكن، الغارات ضيقة النطاق. وبمجرد الوصول إلى هدفهم، فإنهم يضربون بقوة. ويهاجم شباب المورلي في وحدات صغيرة متنقلة ويستخدمون بالعادة أساليب حرب العصابات والكر والفر[٥٨]. ويسيطر بالعادة الزعماء الروحيون الذين يستطيعون التواصل مع الأرواح على الغارات على الماشية. ويسعى شباب المورلي اليوم للحصول على بركات أقرب زعيم روحي، والذي يأخذ عادة حصة من الماشية المنهوبة. وإذا لم يكن هناك زعيم روحي في المنطقة، فإن الشباب يتابعون غارتهم دون بركات[٥٩].

لو نوير

يتركز الهيكل الهرمي التقليدي في قبيلة لو نوير على الزعيم الروحي أو العرّاف. وكان نقوندينق بونق أول عراف من لو نوير وأكثرهم نفوذا وتأثيرا (١٨٤٥–١٩٠٦). ويدعي جميع زعماء لو نوير الروحيون والعسكريون المعاصرون أنهم مرتبطون بشكل مباشر أو غير مباشر بنقوندينق، آملين بالاستفادة من شخصيته وحضوره وقوته الأسطورية. ومن المعتقد أن أحد الزعماء الروحيين المثيرين للجدل في لو نوير ويدعي داك كويث[٦٠] هو من حرض لو نوير على مهاجمة بيبور في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١[٦١]. لكن ومع احتمال تشجيع داك كويث للو نوير لشن هجوم على المورلي، فإنه ليس قائدهم وتراجع نفوذه وتأثيره منذ بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بملاحقتهم. وفي الوقت الحاضر، يوجد هيكل قيادة الشباب بشكل مستقل عن أي قائد روحي. ويستند تنظيم القيادة في لو نوير أولا إلى زعماء المقاطعة ثم الزعماء من طرف الأب والزعماء الثانويين والرؤساء على مستوى البايام[٦٢].

وعلى عكس المورلي، فإن الهيكل القيادي لدى لو نوير واضح ويترأسه زعيم ونائب من المقاطعات الثلاث – أكوبو ونيرول وأرور– يختارهم السكان. ومن بين الأشخاص الستة، يتم اختيار زعيم بارز لزعامة المقاطعات الثلاث[٦٣]. تم انتخاب بور دوانغ ليه من مقاطعة أرور كزعيم في أغسطس/ آب ٢٠١١ وقد أشرف على هجمات لو نوير في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ ويناير/ كانون الثاني ٢٠١٢.

ونادرا ما تهاجم لو نوير جيرانها، غير أنهم يهاجمون بأعداد كبيرة وبطريقة منظمة جدا عندما يقررون الانتقام. وقبل هجمات ديسمبر/ كانون الأول، حشد القادة في كل مقاطعة الشباب في مناطقهم وتجمعوا في بلبورا وجنوب أكوبو قبل التوجه نحو بيبور. وشاركت القوة في ٨ طوابير، يفصل كل واحد عن الأخرى مسيرة ساعتين[٦٤]. واشترى المهاجمون ٩ هواتف عبر الأقمار الصناعية تابعة لشبكة الثريا[٦٥]. وخلال الهجوم، انقسمت الطوابير إلى مناطق مختلفة لزيادة التغطية.

الرجال أكثر من نصف سكان جونقلي[٥٥]. يعتبر تقليد تعدد الزوجات، والذي يسمح للرجال بالزواج من عدة نساء، وشح النساء المؤهلات للزواج سببا في رفع مهور العرائس، والذي يتم دفعه برؤوس الماشية. وفي الماضي كان الرجال يتزوجون في عمر يتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ ويكون لدى الرجل فيهم ٣ أو ٤ زوجات. واليوم، وتماشيا مع المعدل المتزايد لسرقات الماشية، يتزوج الرجال وهم اصغر سنا ويتزوجون الكثير من النساء[٦٦].

التنافس على الموارد والمصالح الاقتصادية

شكل التنافس على الأراضي الرعوية جزء من العلاقات القبلية لعقود. وبشكل تقليدي، عرفت القبائل متى وأين تواجه القبائل المجاورة عند هجرتها مع قطعانها، وطوروا آليات لتخفيف الصراع على الموارد المشتركة مثل الماء والاراضي الرعوية. لكن ومع مرور الوقت، قلل تغير المناخ من عدد نقاط المياه والموارد الحيوية الأخرى التي يمكن الوصول إليها، مما أجبر المجتمعات الرعوية إلى الانتقال إلى مناطق القبائل المجاورة من أجل القوت والمعيشة[٦٧]. ولا تعتبر ولاية جونقلي استثناء من هذه الظاهرة. وتفيد التقارير عن عدم المساواة في ممتلكات القطعان بين القبائل مما أدى إلى المزيد من التدهور في الاراضي الرعوية نتيجة الرعي الجائر[٦٨]. ويمكن أن تلعب لجنة الأراضي في حكومة جنوب السودان (GoSS) دورا في معالجة الصراع على الأراضي والموارد إلا أنها لا تزال حتى الآن تفتقر إلى التمويل والموظفين اللازمين.

يعتمد الاقتصاد الرعوي والزراعي في جنوب السودان على الماشية بشكل رئيسي. وفي عام ٢٠٠٩، قدرت جمعية الغذاء والزراعة أن جنوب السودان يملك ١١,٧ مليون رأس ماشية تقدر قيمتها بحوالي ٢,٤ مليار دولار[٦٩]. ورغم أن هذه العدد لم تصنفه الولاية، يقدر الخبراء أن جونقلي تضم ١,٥ مليون راس ماشية[٧٠]. ومنذ نهاية الحرب الأهلية، استفاد رجال الأعمال والسياسيون بشكل متزايد من بيع وسرقة الماشية، واحيانا من التحريض على شن الغارات على القطعان بين التجمعات السكانية. ولا يقوم الشباب فقط برعاية قطيع العائلة ولكن أيضا برعاية ماشية النخبة الثرية الموجودة في البلدات الكبيرة أو خارج المقاطعة. في حين تهتم العائلات بزيادة حجم القطيع لتغطية مهور العرائس لتزويج الشباب، يستخدم رجال الأعمال قطعانهم للتجارة. وبعد هجوم لو نوير على بيبور، مثلا، تم توزيع آلاف الماشية المسروقة على العائلات في المقاطعات الثلاث، غير أن عددا كبيرا أيضا تم بيعه إلى التجار في إثيوبيا، أو في بعض الحالات تم مبادلتها بالأسلحة والذخيرة[٧١].

التهميش

تعتبر البنية التحتية في جونقلي متردية حتى بالنسبة لمعايير جنوب السودان. والافتقار إلى الطرقات يجعل التجارة والتنقل أمرا صعبا ومكلفا، ويعني أن الخدمات سيئة في معظم المناطق المعزولة[٧٢]. وخارج مدينة بور عاصمة الولاية التي يهيمن عليها الدينكا، هناك بعض المدارس وجميعها لا تتجاوز المرحلة الأساسية. وتندر الخدمات الصحية أيضا وفي العديد من الحالات تكون مقتصرة على العيادات التي تديرها المنظمات غير الحكومية مثل منظمة أطباء بلا حدود (MSF) والهيئة الطبية الدولية.

ولا تشارك قبيلتا لو نوير والمورلي بتاتا في شؤون الولاية الرسمية والمحلية بما يتجاوز المدراء والمفوضين على مستوى البايام. وهم لا يتفاعلون مع أعضاء البرلمان الذين يمثلون مناطقهم. ونادرا مع يتفاعل أعضاء البرلمان، الذين يستطيعون الوصول إلى صناديق تطوير الدوائر الانتخابية، مع المجتمعين. وبالرغم من التمثيل عالي المستوى في الحكومة المحلية، عبّر شباب لو نوير عن نفس الاحباط الذي اصاب نظرائهم من المورلي والناجم عن عدم القدرة على التواصل مع الحكومة وعدم معالجتها لاحتياجاتهم الأساسية[٧٣]. علاوة على ذلك، هناك افتقار للأمن في جميع أنحاء الولاية. ولا تملك قوات الشرطة في جنوب السودان (SSPS) ما يكفي من الموظفين للحماية من المسلحين الشباب. وليس لها أي صفة لتطبيق حكم القانون ولا تستطيع- ونوعا ما لن تقوم- باعتقال المعتدين. ونتيجة لذلك، يستطيع الشباب التسلح وشن الهجمات دون حساب أو عقاب.

ومن بين القبائل الثلاث المهيمنة في ولاية جونقلي، تعتبر قبيلة المورلي أكثر القبائل المهمشة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي حين يسكن مقاطعتي بور جنوب (التي يهيمن فيها الدينكا) وأرور (التي يهيمن فيها لو نوير) ٢٢١,١٠٦ نسمة و١٧٨,٥١٩ نسمة على التوالي وفقا لإحصاء عام ٢٠٠٨، يبلغ إجمالي سكان بيبور (التي يهيمن عليها المورلي) ١٤٨,٤٧٥ نسمة[٧٤]. غير أن الخبراء الدوليين ومسؤولي المورلي يقولون أن عددا من المناطق ضمن ولاية بيبور قد تم تجاهلها خلال احصاء السكان[٧٥].

لكن بكل الأحوال، يمثل المورلي جزءا كبيرا من سكان الولاية. وعلى عكس الدينكا ولو نوير، الذين لهم تمثيل جيد في الحكومة الوطنية وحكومة الولاية، فإن مقاعد المورلي قليلة جدا. واسماعيل كونيه هو الوحيد من قبيلة المورلي الذي يشغل منصبا حكوميا رفيع المستوى.

وتنظر معظم التجمعات السكانية في جونقلي إلى نفسها باعتبارهم ضحايا، ويذكرون العديد من التهديدات من القبائل المجاورة. ولكن مع وصولهم إلى شبكات التواصل والمناصب السياسية والتعليم، يتمتع الدينكا ولو نوير بقدرة على التعبير عن وجهة نظرهم في هذا الوضع أفضل مما يتمتع به المورلي الذي يتمتعون بقدرة بسيطة على الوصول إلى التكنولوجيا والشبكات الاجتماعية.

ومن الشائع سماع مواطن من جنوب السودان من غير المورلي يتحدث بصورة سلبية عن المورلي. فعلى سبيل المثال، قال بعض المسؤولون رفيعي المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في بيبور أن المورلي وحدهم هم المسؤولون عن الصراع ووصفوهم بأنهم "متخلفون وسارقو ماشية" لا يرغبون بالعمل[٧٦].

ونادرا ما ترى المورلي في مدينة بور عاصمة ولاية جونقلي بسبب الخوف من التعرض للضرب أو القتل. وفي عام ٢٠٠٧، تم قتل أربعة أشخاص من المورلي في مستشفى تابع لمنظمة أطباء بلا حدود (MSF) أثناء انتظارهم للعلاج. وفي نفس اليوم، تم قتل ثلاثة أشخاص آخرين من المورلي في بور[٧٧]. ولم يتم التحقيق في أي من الحادثتين. وفي مايو/ أيار ٢٠٠٧، تم قتل ثلاثة أشخاص من المورلي في ضواحي بور أثناء تنقلهم مع وفد لحضور مؤتمر السلام الذي يعقده الرئيس. ويقول الدينكار بور، الذي يشكلون غالبية سكان البلدة، أن أعمال المورلي هي من جعلتهم غير مرحب بهم. ولا تزال التجمعات السكانية للدينكا ولو نوير تحتقر المورلي لأن مجتمع المورلي قد قسم دعمه خلال الحرب الأهلية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والخرطوم[٧٨].

ورغم أن العنف القبلي الأخير في جونقلي تدور رحاه بشكل رئيسي بين التجمعات السكانية للمورلي ولو نوير، فإن العديد يعتقدون أن الدينكا بور قد لعبوا دورا غير مباشر[٧٩].

والمورلي، تحديدا، يعتقدون أن مجتمع الدينكا بور الذي يهيمن على حكومة جونقلي قد شجع العنف بين لو نوير والمورلي لمكاسبه الجغرافية والسياسية[٨٠]. ومن الصعب التحقق من هذه المزاعم غير أن المفهوم يعتبر عنصرا مهما في علاقات المورلي – لو نوير- الدينكا.

اختطاف النساء والأطفال

ينتشر اختطاف الأطفال في مناطق جنوب السودان، غير أن معظم سكان جنوب السودان من غير المورلي يصفون

القضية بأنها "مشكلة لدى المورلي"[٨١]. لكن لا يوجد دليل على أن الاختطاف منتشر بين المورلي أكثر من غيرهم. وفي الواقع، تعود جذور اختطاف الأطفال إلى قرون ماضية عندما كان الدينكا يبيعون الأطفال الذين يولدون خارج إطار الزوجية إلى المورلي. واستمر المورلي طواعية في تربية الأطفال الاضافيين بسبب عددهم القليل نسبيا ومعدلات الخصوبة المتدنية نسبيا الناجمة عن انتشار وباء الزهري في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي. وساعدت منظمة الصحة العالمية في نهاية المطاف في الحد من انتشار الزهري[٨٢]. وقال خبراء الصحة أن معدلات الخصوبة بين نساء المورلي طبيعية[٨٣]. غير أن العديد من السودانيين الجنوبيين لا يزالون يعتقدون أن المورلي عقيمون وهم المعتدون الرئيسيون في عمليات الخطف.

ومن طرفهم، يقول المورلي أن الدينكا يبيعون بالعادة أطفالهم إلى المورلي مقابل الماشية ثم يطالبون بإرجاع أطفالهم مدعين أنه قد تم خطفهم[٨٤]. ومع تزايد العنف، توسع الخطف ليشمل النساء. وأصبح اختطاف الأطفال والنساء بين المورلي ولو نوير شائعا لدرجة لا يمكن معها فصل قبيلة معتدية بحد عينها. وهو موضوع عاطفي للغاية بالنسبة لكلا القبيلتين ويعتبر عادة عاملا محفزا للغارات الانتقامية.

تسييس الصراع

مع تزايد حدة الصراع بعد عام ٢٠٠٩، وظلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سيئة وتزايدت المطالب بالتغيير السياسي. وقبل انتخابات عام ٢٠١٠، استغل السياسيون– على مستوى الولاية والدولة– المشاكل القبلية من خلال استغلال الصراعات القبلية للحصول على الأصوات. وفي بعض الحالات، شارك المسؤولون الحكوميون المحليون أو غضوا النظر عن الهجمات القبلية[٨٥]. وخلال هجوم لو نوير على المورلي في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، مثلا، تم تتبع أحد هواتف الثريا التي تعمل عن طريق الأقمار الصناعية والذي استخدمه لو نوير وظهر أنه يعود إلى المسؤول الإداري لمقاطعة أرور[٨٦].

من الواضح أن السياسيين المحليين والوطنيين لهم مصالح في الماشية التي تغنمها قبيلة من أخرى. ويحافظ السياسيون على جزء كبير من ثروتهم في الماشية. ويتم استخدام الشباب المشاركين في الغارات من قبل السياسيين لرعاية وتوسيع قطعانهم. ومن غير المؤكد مقدار تحريض السياسيين على الغارات من اجل زيادة قطعانهم لكن من المعروف أنهم يدعمون الغارات الانتقامية في حال سرقة القبائل المنافسة لماشيتهم[٨٧].

الردود

مجلس الكنائس السوداني (SCC)

لعب مجلس الكنائس السوداني (SCC) دورا هاما في حل الصراع في جنوب السودان منذ تأسيس ائتلاف الطوائف المسيحية في عام ١٩٦٥. وفي أعقاب هجمات عام ٢٠١١، التي تصاعدت مع هجوم المورلي على بيري في أغسطس/ آب، دعا القادة المحليون والوطنيون الحكومة لإطلاق عملية سلام. غير أن كلا المجتمعين رفضا المفاوضات التي تقودها الحكومة وقالوا أنهم سيقبلون فقط بمجلس الكنائس السوداني (SCC) الذي يعتبرونه وسيطا محايدا[٨٨].

وشكل مجلس الكنائس السوداني (SCC) لجنة وساطة تحت قيادة الاسقف الانجليي دانيال دينق بلياك، من الدينكا تويك[٨٩]. وشعر كلا المجتمعين، وخصوصا المورلي، أن تعيين الاسقف كان سياسيا وانه كان متحيزا لصالح الدينكا. وما بين أغسطس/ آب وديسمبر/ كانون الأول، عقد مجلس الكنائس السوداني (SCC) مشاورات مع كافة التجمعات السكانية لسماع مشاكلهم ووضع إطار عمل للسلام. وحدد مجتمع لو نوير الموعد النهائي في ١ ديسمبر/ كانون الأول للعمل من اجل وقف المزيد من الغارات ولإرجاع ماشيتهم المسروقة والنساء والأطفال. وأوضحوا انه إذا لم يتم حل الخلافات حتى ذلك الوقت، فإنهم سيردون بعنف[٩٠].

وتم إيقاف العملية من البداية لأن المورلي ولو نوير لم يلتزما تماما ولم يستطيعا الاتفاق على مكان انعقاد مؤتمر السلام. واقترح مجلس الكنائس السوداني (SCC) منطقة محايدة مثل جوبا أو رومبيك غير أن لو نوير اصروا على عقد المؤتمر في وات التي تقع في مناطق لو نوير[٩١].

ونظرا لعدم التوصل إلى اتفاق ومرور الموعد النهائي الذي حدده لو نوير في ديسمبر/ كانون الأول بدأ شباب لو نوير بالتجمع. وألغى مجلس الكنائس مؤتمر السلام المحدد في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول عند تلقيه تقارير تفيد بهجوم وشيك للو نوير. وفي هذه المرحلة، تواصل مجلس الكنائس السوداني (SCC) ومهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) وحكومة جنوب السودان (GoSS) مع بعضهم البعض لكنهم افتقروا لآلية للرد المنظم. وقال بعض المراقبون أن مجلس الكنائس السوداني (SCC) فشل في حين قال آخرون أن لو نوير قد عقد العزم من البداية على الانتقام في حال عدم تحقيق مطالبهم[٩٢].

وأدى رد الحكومة على هجمات ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ على مقاطعة بيبور إلى سلب القيادة من مجلس الكنائس السوداني (SCC) مما حدا به إلى التنحي جانبا. وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢، كشف مجلس الكنائس السوداني (SCC) عن حملة "السلام من الجذور" التي تنفذها خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) في أنحاء جونقلي. والهدف منها حشد التجمعات السكانية على مستوى القرى لإيجاد آلية إنذار ووساطة مبكرة لمنع الصراع. وفي سبتمبر/ أيلول، فقد مجلس الكنائس السوداني (SCC) الكثير من الدعم، ولكن إذا تعزز هذا الدعم من خلال شراكات كالتي أقامها مع خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS)، فمن الممكن أن يصبح وسيطا هاما للسلام مرة أخرى.

رد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الأولي

رغم معرفة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وحكومة جنوب السودان (GoSS) مسبقا بالهجوم الوشيك للو نوير في ديسمبر/ كانون الأول، وحصولهم على تحذيرات متعددة من مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، فإن الحكومة لم تقم سوى بالقليل لحماية التجمعات السكانية في مقاطعة بيبور. وظل جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المتواجدون في ليكونقلي وبيبور، والذين يصل عددهم من حوالي ٤٠٠ إلى ٥٥٠ جندي، على التوالي، في ثكناتهم، بلا حول ولا قوة أمام ميليشيات لو نوير هائلة العدد. وقدمت قوة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في بيبور ملجأ لبعض المدنيين غير أن صور الفيديو التي تم التقاطها في يوم الهجوم تظهر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وهو يقف متفرجا في حين يقوم لو نوير بحرق ونهب المنازل التي لا تبعد كثيرا عن محيط ثكناته[٩٣]. علاوة على ذلك، وثق الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) انشقاق ١١ جنديا من لو نوير والذين قاتلوا لدعم اقربائهم[٩٤]. وعلى نحو مماثل، رفض الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) التدخل خلال هجوم

لو نوير على مقاطعة بيبور في يونيو/ حزيران ٢٠١١ حتى عندما كان لو نوير على بعد بضعة كيلو مترات من ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). ونتيجة لذلك، بدأ التوتر وعدم الثقة بالتزايد بين مجتمع المورلي المحلي والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في بيبور، والذي يقول مفوض بيبور أن ثلاثة أرباعه مكونة من الدينكا ولو نوير[٩٥].

ومع تقدم شباب لو نوير نحو بيبور، قام حاكم جونقلي كول مانيانغ بإعادة توزيع مفوضي المقاطعة واستبدلهم جميعا باستثناء اثنين منهم. وتم إعفاء قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في بيبور، جوشوا كونيه (من المورلي) وتعيينه مفوضا. وتم تجلب العقيد بيتر روي (من جيكاني نوير) ليحل محله كقائد في ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول. ويعتقد بعض المورلي انه قد تم استبدال كونيه خوفا من أن يوجه جنوده لطرد المهاجمين. لكن بصفته مفوضا فإن لا يستطيع أن يملي أوامره على الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وكان لا بد من اخلائه قبل وصول لو نوير إلى بلدة بيبور. وانتظر الأمر حتى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول، بعد عودة الرئيس إلى جوبا من العطلة، ليرسل الرئيس سيلفا كير ٣,٤٠٠ فردا من مشاة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) و٨٠٠ من أفراد قوات الشرطة في جنوب السودان (SSPA) من بور إلى بيبور وجمروك[٩٦]. وجاء الرد متأخرا جدا وصرح الرئيس للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بإطلاق النار دفاعا عن النفس فقط. وقام أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ومهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) بإطلاق النار بشكل خفيف على المهاجمين من لو نوير عند مهاجمتهم لثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في بيبور، التي التجأ إليها حوالي ١٠٠ من المورلي. وفي مارس/ آذار، وقع سيلفا كير قرارا رئاسيا بإنشاء لجنة تحقيقات للتحقيق في أزمة ولاية جونقلي، ولكن منذ سبتمبر/ أيلول لم يتم تعيين أي أعضاء في اللجنة[٩٧].

نزع السلاح المدني

رسميا، أعطت حكومة جنوب السودان (GoSS) الأولوية للتعامل مع الغارات على الماشية والصراعات القبلية منذ توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA)، لكنها لم تحقق أي نجاح يذكر في التعامل مع القضية. وفي الواقع ، فإن رد الحكومة الفعلي كان شبيها بما حدث عام ٢٠٠٦ عند اندلاع العنف حيث تم إرسال الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لإجراء حملات تهدف إلى نزع السلاح المدني. وفي أحسن الحالات، تؤدي هذه الإجراءات إلى إقامة فواصل زمنية بين مراحل الصراع. وفي أسوء الحالات، تزيد من حدة العنف بين القبائل وبين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والتجمعات السكانية[٩٨]. ومنذ عام ٢٠٠٥، كان هناك على الأقل خمسة برامج مختلفة لنزع السلاح المدني في جونقلي لكن أي منها لم تُظهر أي اثر دائم[٩٩].

بعد هجوم لو نوير على مقاطعة بيبور في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ ويناير/ كانون الثاني ٢٠١٢، هددت الحكومة بجولة جديدة من نزع السلاح. وفي ١٢ مارس/ آذار، بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، بدعم بسيط من قوات الشرطة في جنوب السودان (SSPS)، حملة لنزع السلاح المدني أُطلق عليها اسم "عملية استرداد السلام". واعلن الجيش أن العملية ستكون طوعية حتى ٣٠ ابريل/ نيسان، وبعد ذلك ستصبح قسرية (اجبارية). ولكن ووفقا للمقابلات مع المسؤولين في جونقلي وأحد قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، كانت الحملة قسرية من البداية[١٠٠]. حشد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عددا كبيرا من الجنود وأفراد قوات الشرطة في جنوب السودان (SSPS) من داخل وخارج جونقلي لإجراء حملة بحث وضبط للسلاح. وفي أعقاب اندلاع الصراع في جونقلي، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بنشر أكثر من ١٢,٠٠٠ جندي هناك من الشعبتين الثانية والثامنة ومن المقر الرئيسي في جوبا وتوفير ١٦٩ مركبة[١٠١]. وكان هذا الحشد الهائل غير مسبوق وسمح للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بإجراء نزع السلاح بطريقة أكثر تنسيقا. وعلى عكس الإجراءات السابقة، التي كانت عادة تنزع السلاح من منطقة واحدة في كل مرة، بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بنزع السلاح بشكل متزامن في كافة التجمعات السكانية في ولاية جونقلي. وفي سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، جمع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أكثر من ١١,٠٠٠ قطع سلاح من أنحاء جونقلي، وهو جزء صغير من كمية الأسلحة المتداولة في الولاية[١٠٢].

ومن بين ما تعداده ١١,٠٠٠ قطعة سلاح تم ضبطها، فإن حوالي ٤,٠٠٠ قطعة منها تم ضبطها من مستودعات قوات الأمن في الولاية في بور بسبب الشكوك في أن قوات الشرطة في جنوب السودان (SSPS) كانت تحتفظ بأسلحة مملوكة لمدنيين في مستودعاتها. وتفيد التقارير أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أعاد جميع الأسلحة التي أصدرتها الدولة لقوات الأمن، لكن عمليات الضبط كان مصدر إحراج لقوات الشرطة التي لا تحظى بالثقة والمصداقية أصلا[١٠٣].

ومعظم الأسلحة المتبقية التي تم جمعها لم يتم ضبطها من المهاجمين المحتملين، الذين هربوا بأسلحتهم، بل من الأسلحة الموجودة في البيوت والتي تستخدم للدفاع عن النفس. علاوة على ذلك، فإن الأسلحة التي تستمر في التدفق إلى قوات ياو ياو في جونقلي قد دفعت شباب لو نوير إلى البدء في التسلح لحماية أنفسهم من المورلي المتسلحين حديثا[١٠٤]. وكما في السنوات الماضية، تستمر دوامة نزع السلاح وإعادة التسلح. وفي العديد من السنوات، وخصوصا في مناطق لو نوير، فقد تم إجراء الحملة بهدوء، نظرا لاستخدام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للزعماء المحليين وقادة الشباب لجميع الأسلحة، غير أن هناك العديد من التقارير التي تفيد بوقوع حالات من العنف والتجاوزات والسرقة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في التجمعات السكانية للمورلي (انظر الإطار ٣).

اللجنة الرئاسية

بعد أحداث العنف في بيبور، انشأ الرئيس كير هيئة سلام عالية المستوى مكونة من ٢٣ عضوا لإكمال برنامج نزع السلاح المدني وللاستمرار في الأعمال الاستشارية التي بدأها مجلس الكنائس السوداني (SCC). وزودت الحكومة اللجنة – التي تعرف باللجنة الرئاسية للسلام والمصالحة والتسامح في جونقلي –بثمان مركبات للوصول إلى كافة التجمعات السكانية المتضررة ومرة أخرى تم تعيين الاسقف دينق لقيادة هذه العملية. وأطلق نائب الرئيس ريك ماتشار أعمال اللجنة باجتماع لمدة ثلاثة أيام في ٢ ابريل/ نيسان بعد جولة لمدة أسبوعين في جونقلي، حيث التقى بقادة المجتمع في ١١ مقاطعة[١٠٥]. وفي ٢٥ ابريل/ نيسان، بدأت اللجنة بعقد مؤتمرات سلام مصغرة متزامنة لمدة أربعة أيام في بور وأيود وبيبور ووات[١٠٦]. وفي الفترة ما بين ١ و٥ مايو/ أيار، اجتمع ممثلون من جميع المقاطعات في بور من اجل "مؤتمر السلام في جميع أنحاء جونقلي" للاتفاق على حل وتبني التوصيات. وابتداء بمقاطعة بيبور في ١١ مايو/ أيار، تم تكليف مجموعة مكونة من ستة زعماء – واحد من كل قبيلة في جونقلي- بزيارة المقاطعات الأحد عشر ونشر القرار فيها.

ويحدد القرار استراتيجيات واسعة لتقليل العنف المجتمعي والاختطاف وسرقة الماشية والنزاعات على المناطق الرعوية، لكنه لا يذكر بالتفصيل كيف يمكن تطبيق هذه الإجراءات. ويتضمن القرار برنامج نزع السلاح المدني "ويثمن الدور الايجابي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لزيادة الأمن والحماية ومسؤوليته عن إجراء حملة نزع السلاح"[١٠٧]. ويقول النقاد أن هذا الدعم سيدفع المورلي إلى عدم دعم القرار وفي النهاية إلى عدم تطبيقه[١٠٨].

وربما ساعدت قدرة اللجنة على إشراك السياسيين والقادة المحليين والتجمعات السكانية في جونقلي على تجنب المزيد من الهجمات، لكن وعلى نحو شبيه لعملية مجلس الكنائس السوداني (SCC)، فقد اشركت اللجنة فقط كبار السن وقادة التجمعات السكانية بينما أهملت وتجاهلت الشباب المسؤولين، في معظم الحالات، عن الهجمات التي تقع. وأبعد دعم اللجنة الشامل لنزع السلاح المدني العديد من أفراد المجتمع الذي هربوا من أساليب الحملة العنيفة والقسرية. ولا يزال من

الإطار ٣: نزع السلاح المدني: مصدر جديد للصراع؟

بالرغم من التحسن مقارنة مع حملات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والانخفاض الكبير في الغارات والهجمات بين القبائل خلال العملية، فقد أفسدت مشاكل مشابهة عملية نزع السلاح الأخيرة. وبمجرد إعلان الحكومة عن نيتها نزع سلاح التجمعات السكانية في جونقلي، هرب شباب لو نوير والمورلي إلى الغابات والى إثيوبيا لإخفاء أسلحتهم. وفي ٢٦ مارس/ آذار، سافر وزير الدفاع الفريق نيال دينق نيال ورئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الرائد جيمس هوث ماي إلى أديس أبابا لطلب المساعدة في تأمين الحدود في وجه المزيد من عمليات الهروب[١٠٩]. وفي سبتمبر/ أيلول، أجرت القوات الأثيوبية عمليات صغيرة النطاق لدفع الشباب المسلحين للعودة، لكن شيئًا لم يحصل لإرجاع الشباب إلى جونقلي. وكان من المتوقع أن يبدؤوا بالعودة عند بدء هطول المطر، ولكن ومع بدء الموسم المطري في جونقلي في سبتمبر/ أيلول- فإن شباب المورلي استمروا في الهرب إلى الغابات[١١٠].

وانتشرت تقارير كثيرة عن إساءة وسرقة وتحرش وترهيب وقتل وتعذيب واغتصاب من قبل الجنود والضباط للمورلي[١١١]. ووقع أول حادث نتج عنه نداء صارخ هز أركان مجتمع المورلي في أواخر مارس/ آذار في تلال مروة بين بيبور وبوما عند قتل الجيش الشعبي لتحرير السودان زعيما بارزا في المورلي. وتفيد التقارير بوقوع العديد من الحوادث حول مخيم نقانتوروش في بيبور، حيث تتمركز قوات نزع السلاح[١١٢]. وفي يونيو/ حزيران، تم استدعاء حوالي ٥٠٠ فرد من قوات الشرطة في جنوب السودان (SSPS) الاحتياطية المتمركزين في خارج بيبور إلى بور للمزيد من التدريب. وقام أفراد هذه المجموعة بعمليات اغتصاب واعتداءات جسدية ونهب خلال تمركزهم بالقرب بيبور وفي ليكونقلي أثناء عودتهم إلى بور. وفي أعقاب هذه التقارير، سحبت الحكومة جميع ضباط الشرطة الاحتياطية من برنامج نزع السلاح المدني[١١٣].

وتم اتهام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بتجاوزات في أنحاء أخرى من مقاطعة بيبور، داخل وخارج البلدات الرئيسية. واتهم تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HRW) لشهر أغسطس/ آب، بناء على بحث تم إجراؤه في يوليو/ تموز، الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بقتل وضرب واغتصاب وتعذيب المدنيين[١١٤]. ووثقت منظمة العفو الدولية سوء سلوك مشابه من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في تقرير لها في الشهر التالي[١١٥]. وتتألف غالبية القوات المعنية بتنفيذ نزع السلاح من الدينكا ولو نوير وهناك العديد من التقارير التي تفيد بقيام الجنود بالانتقام من المدنيين المورلي بسبب هجمات بيري. وسُئل بعض المورلي، عند تسليم سلاحهم، عما إذا كانوا قد شاركوا في هجمات بيري. وقام جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بضرب وتعذيب الأطفال بانتظام للعثور على مواقع الأسلحة. وفي بعض الحالات، كانوا يقومون بتغطيس رؤوسهم في الماء وخنقهم وحرقهم بالشمع. وهناك العديد من التقارير عن اغتصاب فتيات بعمر الثالثة عشر ونساء بعمر الستين عاما. وفي ليكونقلي تحديدا، تم إحضار النساء إلى ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بشكل منتظم حيث تم ضربهم واغتصابهم[١١٦]. وفي أغسطس/ آب، قتل مواطن في ليكونقلي ضابط في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، مما أشعل فتيل هجمة انتقامية راح ضحيتها ستة مدنيين. وربطت السلطات في جونقلي الهجوم بتمرد ياو ياو وشنت إجراءات لمكافحة التمرد ضد المتعاطفين مع ياو ياو في ليكونقلي[١١٧]. واعطت الهجمات الأخرى المزعومة لياو ياو في أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول مبررا للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للمزيد من أساليب الاستجواب العنيفة عند التعامل مع من يشتبه بتعاطفهم مع ياو ياو.

ومن منتصف مارس/ آذار وحتى ٣١ أغسطس/ آب ٢٠١٢، تبين البيانات الموحدة لمنظمة أطباء بلا حدود (MSF) الواردة من عياداتها في بيبور وليكونقلي وجمروك أن منظمة أطباء بلا حدود (MSF) عالجت ٩٦ مصابا بإصابات عنيفة أو أضرار ناتجة عن عنف جنسي، وجميعهم نسبوا هذه الاصابات إلى حملة نزع السلاح. ووقع أكثر من نصف هذه الحالات في شهر أغسطس/ آب وحده. وتوفي ثلاثة مصابين نتيجة لإصاباتهم. ومن بين هؤلاء المصابين، كان هناك ١٧ ناجيا من الاغتصاب وثمان ضحايا لمحاولات اغتصاب. وتعكس هذه الأرقام فقط المصابين الذين لجأوا إلى منظمة أطباء بلا حدود (MSF) من اجل العلاج[١١٨]. وتقول مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) في ٢٤ أغسطس/ آب أنه في الفترة ما بين ١٥ و٢٠ أغسطس/ آب فقد وقعت حالة قتل واحدة و٢٧ حالة تعذيب مزعومة و١٢ حالة اغتصاب و٨ حالات اختطاف١١٩.

ولمفاقمة الوضع الإنساني المؤلم أساسا، تفيد التقارير بأن ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قاموا بسرقة الماشية والمساعدات الغذائية التي تم تقديمها إلى التجمعات السكانية بعد هجمات ديسمبر/ كانون الأول ويناير/ كانون الثاني[١٢٠].

وفي بداية حملة نزع السلاح، اقام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) خمس محاكم عسكرية – واحدة في كل من قطاعاته الخمسة[١٢١]– لسماع حالات سوء سلوك الجنود، غير أن حالات معينة فقط تم طرحها لدى المحكمة، وهي حالات الاغتصاب بشكل أساسي، وتم التعامل معها من باب الفضول[١٢٢]. وبالرغم من إصدار الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لأحكام بحق ٣٠ جنديا في الفترة ما بين مارس/ آذار واغسطس/ آب بتهمة الإخفاق في الالتزام بالقواعد العسكرية، وفقا لقائد حملة نزع السلاح، الفريق كول ديم كول[١٢٣]، فإن سوء السلوك ازداد سوءا. وفي بعض الحالات، قام جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بضرب واحتجاز المدنيين الذين يحاولون لفت انتباههم إلى هذه التجاوزات. ونتيجة لذلك، توقف العديد من المورلي عن الإبلاغ عن تجاوزات الجنود[١٢٤]. وفي مناطق لو نوير، كانت المواقف تجاه حملة نزع السلاح أكثر ايجابية. ويعود الفضل للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في إعادة الكثير من الماشية وقاموا بمرافقة المزارعين الخائفين من مغادرة قراهم لزراعة المحاصيل. ومن ناحية أخرى، يقول المورلي أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قدم حماية تكاد لا تذكر وفي بعض المناطق قاموا بسرقة أدوات الزراعة. وبالنسبة للعديد من المورلي، لم يعد العدو الرئيسي هو لو نوير بل الجيش الشعبي لتحرير السودان[١٢٥](SPLA).

المنتظر رؤية ما إذا تم إيصال جهود وقرارات العملية إلى الشباب وقادتهم.

ومنذ يونيو/ حزيران، قامت اللجنة بعدة زيارات إلى جونقلي فقط ولغايات محددة. وفي الوقت الحالي، أوكلت الحكومة مجلس الكنائس السوداني (SCC) بمهمة إشراك مجموعات الكنائس المحلية لمراقبة التجمعات السكانية وتشكيل شراكات مع المجتمع المدني والمانحين لتقديم الخدمات والمساعدة على تطوير ولاية جونقلي[١٢٦].

مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)

في أوائل ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، حصلت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) على معلومات بأن لو نوير يحتشدون لما يبدو هجوما واسع النطاق. وقامت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) بنشر مروحية واحدة وطائرة واحدة ذات جناح ثابت لإجراء طلعات استطلاعية على المنطقة ومتابعة تحركات الشباب. وقامت أيضا بنشر مفارز إضافية في البلدات في مقاطعة بيبور[١٢٧] ولكن بسبب العدد المحدود من المروحيات، فلم تتمكن مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) سوى من نشر حوالي ٥٠٪ من قواتها. وحشدت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) أربع مفارز[١٢٨] في ليكونقلي وأربع في بور واثنتين في جمروك وثلاث مفارز وثلاث ناقلات جنود مدرعة في بيبور ومفرزة واحدة في شمال والقاك بعدد جنود إجمالي يصل إلى ٥٠٠ جندي[١٢٩]. ولكن وفي الوقت الذي وصلوا فيه إلى بيبور، فإن معظم السكان كانوا قد هربوا من ليكونقلي وبيبور لأن مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) أخبرتهم انه وحتى بوجودها فإنها لن تكون قادرة على حمايتهم. وبعد القتال، قامت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) بنقل حوالي ٣٠٠ مدني جوا معظمهم من بلدة بيبور[١٣٠].

ومنذ آخر موجة من العنف، دعمت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) حملة نزع السلاح المدني مثلا من خلال نقل المسؤولين الحكوميين عبر جونقلي. ووضعت أيضا فرق مراقبة متكاملة – تتألف من ممثلين من مختلف دوائر الأمم المتحدة- للتنقل بين مناطق لو نوير والمورلي ومساعدة الحكومة في النقل. غير أن المقيمين في جونقلي يقولون أن الفرق وصلت فقط إلى المناطق التي تستطيع المروحيات الوصول إليها ولا يبقون على الأرض أكثر من ساعتين[١٣١]. وفي الفترة ما بين مارس/ آذار وسبتمبر/ أيلول، علقت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) علنا على أساليب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مرة واحدة فقط، بالرغم من التجاوزات الواضحة المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد تراجعت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)عن كشف تقرير مراقبتها لحقوق الإنسان على العلن. وعلى نحو مماثل، فشلت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) في تنفيذ مهمتها بحماية المدنيين في مواجهة المد الواسع لتجاوزات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ولم تطرح القضية بشكل جدي مع قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) أو الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في جوبا.

وتقوم مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) بتطوير آلية إنذار مبكر، بالتشارك مع خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS)، للاستجابة بشكل أكثر فاعلية للإشارات المبكرة للصراع، غير انه لم يتم عمل الإجراءات الرسمية ضمن المهمة[١٣٢] منذ سبتمبر/ أيلول.

الخلاصة

يعتبر العنف القبلي، وتحديدا بين لو نوير والمورلي في جونقلي، أحد أكثر تحديات الأمن الداخلي والحوكمة إلحاحا في جنوب السودان. وخلال السنوات الثلاث

الماضية، تصاعد العنف ولم تقلل التدخلات حتى هذا التاريخ من العداء المتبادل. وربما أدى رد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الأولي على الموجة الأكبر من عنف لو نوير في أواخر عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢ إلى منع المزيد من العنف، غير أن القبائل ظلت تضمر في صدروها عداوة مريرة، وتزايد استياء المورلي، تحديدا، من الجيش والحكومة. ومنذ أواخر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، تم بشكل كبير مماطلة مبادرات حل الصراع. وتستمر استراتيجية الجيش طويلة الأمد في التركيز على نزع السلاح المدني القسري، والذي شكل العمود الفقري لرد الجيش على العنف القبلي في جونقلي وغيرها من الأماكن منذ عام ٢٠٠٦. وعند وضع الأساليب المتطرفة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) جانبا، فإن التجارب السابقة تظهر تردد التجمعات السكانية في تسليم أسلحتها في غياب الأحكام الأمنية الفاعلة. وبكل الأحوال، فإن الأسلحة التي تم جمعها هي أسلحة للاستخدام الشخصي في المنازل وليست الأسلحة التي يستخدمها الشباب الذين يشنون الهجمات.

وسيستمر بركان العنف في الثوران إلى أن يتم معالجة الظروف التي أدت إلى اندلاعه بكل شفافية. غير أن هذه العوامل تمتاز بالتعقيد الشديد ولم تبدي حكومة جنوب السودان (GoSS) القدرة، أو الارادة السياسية، لمعالجة هذه القضايا علنا وبطريقة مؤثرة. وتعتبر مسائل التهميش والاضطهاد للتجمعات القبلية الموجودة في جونقلي في الأساس مشكلة حوكمة لا يمكن لأحد غير حكومة جنوب السودان (GoSS) حلها. غير أن القيام بذلك يعني لا محالة اثارة حفيظة المصالح القائمة وموازين القوى في بور وجوبا.

ويمكن أن يكون تعزيز الإدارة الرسمية في جونقلي خطوة مهمة أولى نحو إظهار الرغبة في تلبية مطالب التجمعات القبلية، والشباب، الذين يكونون هم المعتدين بالعادة. وخارج بور، فإن المسؤولين لا يتواجدون إلا في مكاتب مفوضي المقاطعات بسيطة الإمكانيات. وسيعمل تمكين هذه المؤسسات على تمكين المدراء المحليين من المبادرة بالتطوير على مستوى المقاطعة وفتح مجال للحوار والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والسلطات التقليدية. ومن الناحية المثالية، وفي غياب قوات الشرطة في جنوب السودان (SSPS)، فإن الخلايا الأمنية للمجتمع المحلي يمكن أن تكمل في نهاية المطاف هذه المهام – وربما يتم تكليفها بالمشاركة في نزع السلاح المدني أو تولي مسؤوليته في حال سمحت الظروف الأمنية بذلك.

وفي الوقت نفسه، فإن المساعدة الدولية يمكن أن تعالج بعض الظروف الاقتصادية الأساسية. وتعتبر برامج توفير فرص العمل مهمة جدا لتوفير سبل حياة بديلة للشباب الأقل حظا وتعتبر مبادرات إنشاء الطرقات مطلوبة بشكل ملح لفتح طرق في المناطق النائية أمام التجار والخدمات والجهات الأمنية. وتعتبر لجنة الأراضي التابعة للحكومة إحدى المبادرات الواعدة لكنها تحتاج إلى الدعم في تصميم استراتيجيات مبتكرة لإدارة المناطق المجتمعية وزيادة إمكانية الوصول إلى الماء من خلال نظام المصايد المائية والمشاريع الأخرى. ولا يستطيع المجتمع الدولي تحقيق هذا إلا من خلال فهم اقتصاد الماشية وسماسرة السلطة في جوبا وبور والخبايا السياسية المحيطة بتوزيع وبيع الأراضي بصورة أفضل. إن التحفيز على السلام مشروع طويل الأمد ويحتاج إلى العديد من العناصر –والموارد الاقتصادية والارادة السياسية والخبرات والإبداع والشفافية– ومجموعة كبيرة من المشاركين العاملين من اجل أهداف مشتركة. ولسوء الحظ، فإن الجهود التدريجية الحالية والمخصصة لغايات معينة لن تشفي الجراح أو تخلق الظروف التي تجعل من الصراع حدثا من الماضي في ذاكرة جونقلي. ■

الملاحظات

قام بكتابة هذا التقرير منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA)، جونا ليف، بناء على العمل الميداني الذي تم إجراؤه في جنوب السودان في الفترة ما بين فبراير/ شباط واكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢.

١- UNOCHA (2009a); ICG (2009, p. 1)

٢- أنظر ICG (2009) and Mc Evoy and LeBrun, (2010, pp. 22-27)

٣- MSF (2009, p. 15)

٤- Small Arms Survey (2011, pp. 4–8)

٥- البايام هو وحدة إدارية اقل من المقاطعة

٦- المقابلات مع مدراء البايام في مقاطعة بيبور وموظفي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، بيبور وجوبا، فبراير/ شباط ٢٠١٢

٧- المقابلات مع موظفي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، فبراير/ شباط ٢٠١٢

٨- بالنظر إلى أن هجوم المورلي كان هجوما انتقاميا، فقد حشدوا مقاتلين من كافة الأعمار وليس فقط من الشباب كما جرت العادة

٩- المقابلات مع الخبراء الدوليين والمسؤولين في جونقلي، جوبا وبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

١٠- في أوائل عام ٢٠١٢، اقتبست وسائل الإعلام الدولية سلسلة من النشرات الصحفية من مجموعات تدعي أنها تمثل مجموعات شتات لو نوير في استراليا وكندا والولايات المتحدة وتدعي وجود روابط لها مع الجيش الأبيض في جونقلي. وقال شباب وقادة لو نوير في جونقلي أنهم لا يعلمون بأي نشاطات أو دعم للشتات. ونأى مجتمع لو نوير، وهي منظمة ذات قاعدة شعبية مقرها في الولايات المتحدة، بنفسه على النشرات الصحفية مدعيا أنها من عمل مجموعة من الأفراد الساعين إلى استغلال الصراع لتقويض حكومة سيلفا كير

١١- مقابلة مع خبير من جونقلي له صلات وثيقة مع لو نوير والمورلي، نيروبي، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٢

١٢- تأسس الجيش الأبيض في أوائل تسعينات القرن الماضي عندما قام فصيل من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ومقره في ناصر بقيادة ريك ماتشار بالانفصال عن التيار العام للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المستقر في توريت، بقيادة جون قرنق. وعمل كقوة محلية لحماية التجمعات السكانية وقطعانها غير انه غالبا ما كان يهاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) التابع لجون قرنق. وكان يحصل على السلاح في أوقات مختلفة من القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). راجع يونغ (٢٠٠٧)

١٣- مقابلة مع خبير من جونقلي له صلات وثيقة مع لو نوير والمورلي، نيروبي، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٢

١٤- مقابلة مع ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمدنيين، جوبا وبور وبيبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

١٥- المواقع تقريبية. وفي جميع الأحوال، كان المهاجمون يدخلون إلى البلدات وينتقلون عبر الضواحي.

١٦- تم الحصول على الأرقام الواردة بين أقواس من مصدر واحد وتعكس جميع الأرقام الأخرى معلومات من مصدرين– إن لم يكن ثلاثة مصادر– على الأقل

١٧- كان هناك ثلاثة زعماء من بين الأشخاص الثمانية الذين قتلوا.

١٨- سجلت الأمم المتحدة أربعة وأربعين هجوما شنه المورلي خلال هذه الفترة (UNMISS, 2012b)

١٩- كانت الغالبية العظمى ممن قتلوا من لو نوير.

٢٠- وفرت الحكومة المحلية مركبات للو نوير الذين استرجعوا الماشية خلال أيام قليلة.

٢١- وقع الهجوم في روميري، إثيوبيا عبر النهر من بايام واندينغ، جونقلي

٢٢- مقابلة مع ممثلي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، ٧ فبراير/ شباط ٢٠١٢

٢٣- UNMISS (2012a, p.12)

٢٤- مقابلة مع خبير من جونقلي له صلات وثيقة مع لو نوير والمورلي، نيروبي، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٢

٢٥- من هذا الإجمالي، تفيد التقارير أن ٢,١٨٢ كانوا من النساء والأطفال. مقابلة مع كونيه، مفوض مقاطعة بيبور، بيبور، ٨ فبراير/ شباط ٢٠١٢

٢٦- يستند هذا الرقم إلى شهادات مباشرة من موظفي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) الذين شاهدوا الجثث والقبور وعلى مقابلات مع عائلات الضحايا. وسجلت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) ٢٩٤ حالة وفاة غير عائلية خلال المقابلات غير أنها لم تكن قادرة على إلغاء احتمال التكرار وكان أكثر من ٣٧٠ شخصا في عداد المفقودين. UNMISS (2012a, p. 12)

٢٧- يعتبر هذا التقدير متحفظا بناء على متوسط أفادت به مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) وكونيه، مفوض مقاطعة بيبور

٢٨- ICG (2009, p. 3)

٢٩- مقابلات مع المسؤولين الحكوميين وممثلين للمنظمات غير الحكومية ومهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا وبيبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٣٠- UNMISS (2012a, pp. 15–18)

٣١- مقابلات مع مسؤولي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) وحكومة جنوب السودان (GoSS)، جوبا، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٣٢- Small Arms Survey (2011, pp. 5–7)

٣٣- Small Arms Survey (2011, p. 9)

٣٤- تقاضى اثور بقرتين أو ثلاثة مقابل كل بندقية شبيهة بالكلاشنكوف. مقابلة مع خبير من جونقلي له صلات وثيقة مع لو نوير والمورلي، نيروبي، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٢

٣٥- مقابلات مع خبراء أمن دوليين، جوبا وبور، فبراير/ شباط ـ مارس/ آذار ٢٠١٢

٣٦- في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، كان هناك على الأقل ١,٥٠٠ مقاتل تابعين لأثور بانتظار اندماجهم في نقطة تجمع خارج بور. وفي ابريل/ نيسان، انشق ياو ياو إلى الخرطوم وتم تعيينه قائدا لجونقلي من قبل جيش تحرير جنوب السودان والجيش الديمقراطي لجنوب السودان

٣٧- مقابلة هاتفية مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، ٢٨ أغسطس/ آب ٢٠١٢

٣٨- لم يتأكد الرقم الفعلي لعدد القتلى. مقابلة مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢

٣٩- Bloomberg (2012)

٤٠- مقابلات مع مسؤولي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا وبور، سبتمبر أيلول ٢٠١٢

٤١- مقابلة مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢

٤٢- مقابلات مع خبراء دوليين ومسؤولين في جونقلي، جوبا وبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٤٣- مقابلة مع خبير من جونقلي له صلات وثيقة مع لو نوير والمورلي، نيروبي، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٢

٤٤- Small Arms Survey (2012)

٤٥- مقابلات مع خبراء دوليين ومسؤولين في جونقلي، جوبا وبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٤٦- مقابلات مع محليين في بيبور وخبراء من ، جونقلي جوبا وبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٤٧- Citizen (2012)

٤٨- مقابلة مع خبير من جونقلي له صلات وثيقة مع لو نوير والمورلي، نيروبي، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٢

٤٩- مقابلات مع الزعماء الروحيين للمورلي (زعماء العشيرة)، بيبور، ٩ فبراير/ شباط ٢٠١٢

٥٠- مقابلة مع ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمدنيين، جوبا وبور وبيبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٥١- مقابلات مع مسؤولي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٥٢- UNMISS (2012a, p. 20)

٥٣- مقابلات مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، ٢٧ مارس/ آذار ٢٠١٢، بزنيس ويك (٢٠١٢)

٥٤- Hutchinson and Jok (2002, p. 98)

٥٥- مركز جنوب السودان للتعداد السكاني والإحصاء والتقييم (SSCCE) (٢٠٠٩، الصفحة ٧). وفقا للتعداد السكاني لعام ٢٠٠٨، ضمت ولاية جونقلي ٣٢٧, ٧٣٤ ذكرا و٢٧٥, ٦٢٤ اثنى.

٥٦- Arensen (2012)

٥٧- مقابلة مع خبير من المورلي في جونقلي، نيروبي، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٢. هناك على الأقل ١٠ فئات عمرية أكبر سنا لا تشارك في نشاطات الفئة العمرية

٥٨- مقابلة مع خبير دولي من المورلي ومسؤولين من جونقلي، جوبا وبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٥٩- مقابلات مع قادة المورلي، بيبور، فبراير/ شباط ٢٠١٢

٦٠- في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، كان هناك اعتقاد بأن داك كويث يتنقل ما بين إثيوبيا وولاية اعالي النيل ضمن مجموعة صغيرة من التابعين.

٦١- برز نجم داك كيث قبل بضع سنوات وأصبح على صلة بنسب نقونديق عندما تزوج إحدى حفيدو من سلالة العراف السابق

٦٢- مقابلات مع خبراء من لو نوير، جوبا ونيروبي، فبراير/ شباط – ابريل/ نيسان ٢٠١٢

٦٣- قائد مقاطعة أرور هو بور دوانق ونائبه هو قاتلوي تشول؛ وقائد مقاطعة نيرول هو وي بول ونائبه هو دينق وينقلوت، وقائد مقاطعة أكوبو هو بول تشول ونائبه هو قوك ناكوك

٦٤- UNMISS (2012a, p. 15)

٦٥- مقابلات مع خبير من لو نوير، جوبا ونيروبي، نيروبي، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٢.

٦٦- مقابلات مع سودانيين جنوبيين وخبراء رعويين، جوبا، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٦٧- Small Arms Survey (2007, p. 2); UNOCHA (2009b, p. 1)

٦٨- مقابلة هاتفية مع خبير من جونقلي، ٦ يوليو ٢٠١٢

٦٩- وثيقة داخلية للأمم المتحدة

٧٠- Rands and LeRiche (2012, p. 6)

٧١- مقابلات مع الخبراء الدوليين وثيقي الصلة بلو نوير، بور وجوبا وبيبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٧٢- تعتبر تكلفة بناء الطرقات في جونقلي باهظة جدا نظرا لطبيعة التربة في معظم مناطقها

٧٣- مقابلات مع زعماء المورلي ولو نوير وخبراء دوليين، جوبا وبيبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٧٤- مركز جنوب السودان للتعداد السكاني والإحصاء والتقييم (SSCCE) (٢٠٠٩، الصفحة ٣). يقدر عدد السكان المورلي في بيبور من حوالي ٠٠٠, ١٠٠, ٠٠٠, ١٢٠ نسمة.

٧٥- مقابلات مع خبراء دوليين ومسؤولين في المورلي، بيبور وجوبا، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٧٦- مقابلة مع كبار مسؤولي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، بيبور، ١٤ فبراير/ شباط ٢٠١٢

٧٧- MSF (2007); UNOCHA (2007)

٧٨- مقابلات مع خبراء من جنوب السودان وخبراء دوليين حول جنوقلي وبور وجوبا وبيبور ونيروبي، فبراير/ شباط – سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢

٧٩- مقابلات مع مواطنين محليين، مقاطعة بيبور، فبراير/ شباط ٢٠١٢

٨٠- مقابلات مع خبراء من جونقلي وأفراد المجتمع المحلي، بور وجوبا وبيبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٨١- مقابلات مع خبراء من جنوب السودان وخبراء دوليين، جوبا وبور، فبراير/ شباط – سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢

٨٢- مقابلة مع خبير من جونقلي، نيروبي، ٣ فبراير/ شباط ٢٠١٢

٨٣- مقابلة مع خبراء صحة، بيبور، ٩ فبراير/ شباط ٢٠١٢؛ Rolandsen and Breidlid

٨٤- (٢٠١٢) مقابلات مع زعماء المورلي والخبراء الدوليين، جوبا وبيبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٨٥- مقابلات مع خبراء دوليين ومسؤولسين حكوميين من جنوب السودان حول جنوقلي وبور وجوبا وبيبور ونيروبي، فبراير/ شباط – سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢

٨٦- مقابلة مع خبير دولي له صلات وثيقة مع لو نوير، نيروبي، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٢

٨٧- مقابلات مع مسؤولين حكوميين وخبراء رعويين دوليين، جوبا، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٨٨- مقابلة مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، ٢٧ مارس/ آذار ٢٠١٢،

٨٩- بسبب انتماء دينق لقبيلة الدينكا، فقد شعر العديد بأنه لم يكن حياديا

٩٠- مقابلة مع المحترم مارك اكيك سين، الأمين العام بالوكالة، مجلس الكنائس السوداني (SCC)، جوبا، ٣ ابريل/ نيسان ٢٠١٢

٩١- مقابلة مع المحترم مارك اكيك سين، الأمين العام بالوكالة، مجلس الكنائس السوداني (SCC)، جوبا، ٣ ابريل/ نيسان ٢٠١٢

٩٢- مقابلات مع خبراء دوليين، جوبا وبور، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

٩٣- مقطع فيديو خاص شاهده المؤلف في ٧ فبراير/ شباط ٢٠١٢

٩٤- مقابلة مع المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) العقيد فيليب أقوير، جوبا، ٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٢

٩٥- مقابلة مع مفوض مقاطعة بيبور جوشوا كونيه، بيبور، ٨ فبراير/ شباط ٢٠١٢

٩٦- UNMISS (2012a, p. 27)

٩٧- UNMISS (2012a, p. iiii)

٩٨- راجع اوبراين (٢٠٠٩)، Small Arms Survey (2006)

٩٩- مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦، الصفحة ٤)؛ أدت حملة نزع السلاح المدني في عام ٢٠٠٦ في ولاية جونقلي إلى وفيات مقدارها ١,٢٠٠ فردا من الجيش الأبيض و٤٠٠ من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وقالت الأمم المتحدة أن ٣,٣٠٠ قطعة سلاح تم جمعها بمعدل قطعتي سلاح من كل شخص.

١٠٠- مقابلات مع مسؤولي جونقلي وقائد من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، بور، ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١٢

١٠١- مقابلة مع الفريق كول ديم كول، قائد حملة نزع السلاح، بور، ٢٩ مارس/ آذار ٢٠١٢

١٠٢- مقابلة مع حاكم ولاية جونقلي، كول مانيانغ، بور، ٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢

١٠٣- بما أن قوات الأمن في وزارة الداخلية لا تملك نظام تسجيل لمخزونها بعد، فمن غير الواضح كيف كان الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قادرا على الفصل بين الأسلحة التي تعود للمدنيين والمملوكة للدولة. مقابلات مع مسؤولي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، بور، مارس/ آذار ٢٠١٢

١٠٤- مقابلات مع خبراء دوليين وسكان جونقلي، جوبا وبور، سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢

١٠٥- Sudan Tribune (2012a)

١٠٦- Sudan Tribune (2012b)

١٠٧- جمهورية جنوب السودان (٢٠١٢)

١٠٨- مقابلات هاتفية مع خبراء من المورلي وخبراء دوليين، سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢

١٠٩- مقابلة مع الفريق كول ديم كول، قائد حملة نزع السلاح، بور، ٢٩ مارس/ آذار ٢٠١٢

١١٠- ١٠٩-مقابلات مع خبراء من جونقلي، بور وجوبا وبيبور، يونيو/ حزيران ٢٠١٢

١١١- مقابلات مع خبراء دوليين، جوبا، ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠١٢، وفي يونيو/ حزيران، قام المراقبون الدوليون بمقابلة مجموعة مكونة من ٥٠ قروي قالوا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قام بضرب حوالي ١٠٠ رجل بالعصي للحصول على معلومات حول الأسلحة. وتم إحضار الرجال لاحقا إلى قاعد قريبة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حيث تم احتجازهم لمدة تصل إلى ٣ أيام. وتم تعريض ٨ منهم إلى التغريق في الماء. وأفاد القرويون أيضا أن حوالي ٢٠ طفلا قد تم إساءة معاملتهم من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وفي مارس/ آذار، اغتصب جنديان من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) امرأتين في مقاطعة بور. وتم إلقاء القبض على الجنديين وإرسالها إلى المحاكمة العسكرية.

١١٢- مقابلات مع المنظمات غير الحكومية الدولية ومسؤولي الأمم المتحدة والمدنيين في جونقلي، مارس/ آذار – يونيو/ حزيران ٢٠١٢

١١٣- مقابلة مع خبراء دوليين، جوبا، يونيو/ حزيران ٢٠١٢

١١٤- HRW (2012)

١١٥- AI (2012)

١١٦- مقابلات هاتفية مع الخبراء الدوليين وزعماء المورلي المحليين، يونيو/ حزيران – يوليو/ تموز ٢٠١٢

١١٧- مقابلة هاتفية مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، ٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢

١١٨- MSF data reporting sheet, 5 September 2012

١١٩- UNMISS (2012b)

١٢٠- مقابلات هاتفية مع الخبراء الدوليين وزعماء المورلي المحليين، يونيو/ حزيران – يوليو/ تموز ٢٠١٢

١٢١- لغايات نزع السلاح، قسم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) جونقلي إلى خمس قطاعات وهي بوما وبيبور ووات وبور وأيود

١٢٢- مقابلة مع الفريق كول ديم كول، قائد حملة نزع السلاح، بور، ٢٩ مارس/ آذار ٢٠١٢

١٢٣- مقابلة هاتفية مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، ٩ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢

١٢٤- مقابلة هاتفية مع خبراء من جونقلي، يوليو/ تموز ٢٠١٢

١٢٥- مقابلات هاتفية مع الخبراء الدوليين وزعماء المورلي المحليين، يونيو/ حزيران – يوليو/ تموز ٢٠١٢

١٢٦- مقابلة مع المحترم مارك اكيك سين، الأمين العام بالوكالة، مجلس الكنائس السوداني (SCC)، جوبا، ١٤ يونيو/ حزيران ٢٠١٢

١٢٧- UNMISS (2012a, p. 14)

١٢٨- مفرزة مكونة من ٣٢ جنديا

١٢٩- UNMISS (2012a, p. 14)

١٣٠- مقابلات مع مسؤولي مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، فبراير/ شباط – مارس/ آذار ٢٠١٢

١٣١- مقابلات هاتفية مع خبراء دوليين لهم صلات وثيقة مع لو نوير والمورلي، يونيو/ حزيران ٢٠١٢

١٣٢- مقابلة مع مسؤول في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، ١١ يونيو/ حزيران ٢٠١٢

قائمة المراجع

AI (Amnesty International). 2012. 'South Sudan: Strengthen Human Rights and Accountability Mechanisms: Human Rights Council: Establish an Independent Expert Mandate.' AI Index: AFR 65/004/2012. 21 September.

Arensen, Jon. 2012. Murle Political Systems and Age-sets, Jonglei State – Strengthening Conflict Mitigation and Peace-Building. Nairobi Conference Paper. 19-21 March.

Bloomberg. 2012. 'Aid Group Withdraws Staff From South Sudan Amid Militia Attacks.' 1 October.

Business Week. 2012. 'South Sudan Says 223 People Killed in Upper Nile State Clashes.' 13 March.

Citizen. 2012. 'CID Police Personnel Clash with Arms Smugglers on Juba-Bor Road.' 7 September.

HRW (Human Rights Watch). 2012. 'South Sudan: End Abuses by Disarmament Forces in Jonglei.' 23 August.

Hutchinson, Sharon and Jok Madut Jok. 2002. 'Gendered Violence and the Militarisation of Ethnicity: A Case Study from Southern Sudan.' In Richard Werbner, ed. Postcolonial Subjectivities in Africa. London: Zed Books.

ICG (International Crisis Group). 2009. Jonglei's Tribal Conflicts: Countering Insecurity in South Sudan. Africa Report No 154. 23 December.

Mc Evoy, Claire and Emile LeBrun. 2010. Uncertain Future: Armed Violence in Southern Sudan. HSBA Working Paper No. 20. Geneva: Small Arms Survey. April.

—. 2011. Reaching for the Gun: Arms Flows and Holdings in South Sudan. HSBA Issue Brief No. 19. Geneva: Small Arms Survey. April.

—.2012. White Army arms and ammunition. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. 22 March. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/factsfigures/weapons-tracing-desk/HSBAwhite-army-arms-ammunition.pdf>

SSCCSE (Southern Sudan Centre for Census Statistics and Evaluation). 2009. 'Statistical Yearbook for Southern Sudan 2009.' Juba: SSCCSE.

Sudan Tribune. 2012a. 'South Sudan's Machar Launches Jonglei Peace Initiative.' 2 April.

—. 2012b. 'Jonglei Peace Initiative Provides Optimism.' 26 April.

UNMISS (UN Mission in South Sudan). 2012a. Incidents of Inter-communal Violence in Jonglei State. South Sudan: UNMISS. June.

—.2012b. 'UNMISS Calls for Action to Safeguard Peace Process in Jonglei State.' South Sudan: UNMISS. 24 August.

UNOCHA (UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2007. 'Humanitarian Action, Recovery, and Development in Southern Sudan Weekly Bulletin, Week 48, November/December 2007.'

—. 2009a. Humanitarian Action in Southern Sudan Report. Issue No. 36. 1–20 October.

—. 2009b. Humanitarian Action in Southern Sudan Report. Issue No. 38. 6–20 November.

Young, John. 2007. The White Army: An Introduction and Overview. HSBA Working Paper No. 5. Geneva: Small Arms Survey. June.

MSF (Médecins Sans Frontières). 2007. 'Patients and Family Members Killed Inside MSF Compound.' 29 November.

—. 2009. 'Facing up to Reality: Health Crisis Deepens as Violence Escalates.' December.

O'Brien, Adam. 2009. Shots in the Dark: The 2008 South Sudan Civilian Disarmament Campaign. HSBA Working Paper No. 16. Geneva: Small Arms Survey. January.

Rands, Richard and Matthew LeRiche. 2012. 'Security Responses in Jonglei State in the Aftermath of Inter-Ethnic Violence.' London: Saferworld. February.

Republic of South Sudan. 2012. 'The Presidential Committee for Community Peace, Reconciliation, and Tolerance in Jonglei State'. Bor: Jonglei State Communities Conference for Peace, Reconciliation, and Tolerance. 1–5 May. Conference Resolutions and Recommendations. 5 May.

Rolandsen, Øystein and Ingrid Marie Breidlid. 2012. 'A Critical Analysis of Cultural Explanations for the Violence in Jonglei State, South Sudan.' In Conflict Trends No. 1 (2012). Durban: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes.

Small Arms Survey. 2006. Anatomy of Civilian Disarmament in Jonglei State: Recent Experiences and Implications. HSBA Issue Brief No. 3. Geneva: Small Arms Survey. October.

—. 2007. Responses to Pastoral Wars: A Review of Violence Reduction Efforts in Sudan, Uganda, and Kenya. HSBA Issue Brief No. 8. Geneva: Small Arms Survey. September.

ملخص مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

يُعد مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان مشروعاً يمتد على عدة سنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومجموعة كبيرة من الشركاء الدوليين والسودانيين. ومن خلال إعداد ونشر البحوث التجريبية المنتظمة، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والخطط المحفزة لجمع الأسلحة المدنية، وإصلاح القطاع الأمني وضبط الأسلحة في السودان وجنوب السودان. كما يُقدِّم المشروع توجيهات ذات صلة بالسياسات المتعلقة بمعالجة مسألة انعدام الأمن. وصُممت تقارير السودان لتوفر لمحات دورية عن المعلومات الأساسية بصيغة سهلة على القارئ. كما يُصدر هذا المشروع سلسلة من أوراق العمل الأطول والأكثر تفصيلا. وتتوفر كلا السلسلتان باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org اضافة الى ذلك، ينشر المشروع تقارير «حقائق وأرقام» شهرية حول قضايا الأمن الرئيسية على الموقع www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA) دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدانماركية وزارة الخارجية الهولندية ووزارة الخارجية النرويجية إلى جانب المعهد الأمريكي للسلام. وقد حصل المشروع أيضاً على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالمي التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة. كما سبق أن تلقى المشروع الدعم من المجموعة الدانماركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني.

فريق العمل

تحرير السلسلة: إميل ليبرن (emile.lebrun@smallarmssurvey.org)

تحرير النسخة: كلا رني كونفيلي

الخرائط: جيلي لوف، MAPgrafix (jluff@mapgrafix.com)

التصميم والتنسيق: ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

تفاصيل الاتصال

للمزيد من المعلومات أو لإرسال الملاحظات، يُرجى الاتصال على جونا ليف، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA)، على عنوان البريد الإلكتروني Jonah.leff@smallarmssurvey.org

Sudan Human Security Baseline Assessment

Small Arms Survey

47 Avenue Blanc

1202 Geneva

Switzerland

t +41 22 908 5777

f +41 22 732 2738